

حكايكا

تدشين أمانتي السجل المدني في القريتين والقصير في ريف حمص بكلفة ٨٠٠ مليون ليرة

وزير الداخلية لـ«الوطن»: اتخاذ جميع الإجراءات وتقديم التسهيلات لعودة المواطنين المهجرين لمدنهم وقراهم

حمص- نبال إبراهيم

دشن وزير الداخلية اللواء محمد خالد الرحمون يوم أمس أمانتي السجل المدني في كل من مدينة القريتين بأقصى ريف حمص الجنوبي الشرقي ومدينة القصير في الريف الجنوبي الغربي للمحافظة. وأكد وزير الداخلية في تصريح خاص لـ«الوطن»، دخول الوحدات الشرعية على الفور بعد تحرير أي منطقة من قبل قوات الجيش العربي السوري، لافتاً إلى وجود بعض الوحدات والأقسام مدمرة بالكامل وبعضها الآخر بشكل جزئي، حيث يتم الاستعانة بفرق سبقة الصنع أو بفرق تابعة للمؤسسات الحكومية في بعض المناطق لتنفيذ المهام الموكلة للعناصر الشرعية، مبيّناً أنه هناك خطة لإعادة تأهيل كافة الوحدات الشرعية وتفعيلها، مضيفاً: حالياً تتم إعادة تأهيل وتفعيل مراكز الطرق العامة والعمل على استكمال تواجدها كافة بالوحدات بالمناطق الحرة وعلى الطرقات بما يكفل تعزيز الأمن والاستقرار.



ومرحلة إعادة تأهيل ما بعد الأزمة، منوها بتجهيز الأمانتين بكامل التجهيزات

الفنية والمعدات الحاسوبية والربط الشبكي اللازم وتم توفير كادر بشري

متميز لتقديم أفضل الخدمات بأسرع وقت ممكن وأقل تكلفة على المواطنين.

وأكد أن افتتاح الأمانتين سيخفف عناء السفر على المواطنين وكلفة المادية، إذ أصبح بالإمكان حالياً تقديم خدمات الشؤون المدنية فيما يخص المواطنين من تسجيل واقعات ولادة و زواج وطلاق والحصول على البطاقات العائلية والشخصية وغيرها من الوثائق التي تهم أهالي المدينتين من دون الحاجة للسفر إلى حمص، لافتاً إلى أنه تم الإيعاز إلى كل العاملين بالأمانتين بحسن استقبال المواطنين المراجعين والسريعة في إنجاز معاملاتهم وتسهيل الخدمات لهم. من جانبه بين أمين السجل المدني في مدينة القصير لامي كاسوحة لـ«الوطن»، أن هذه الأمانة تخدم نحو ١٥٠ ألف مواطن موزعين على مدينة القصير والقرى المحيطة التابعة لها والتي يقدر عددها بحوالي ٥٢ قرية، وتقدم كافة الوقوعات الخاصة بالمواطنين من بطاقة عائلية وشخصية وغيرها، مبيّناً أنه تم رفد الأمانة بالخدمة الحاسوبية وحالياً يتم تنزيل وسحب البيانات بالكامل ضمنياً بدوره أوضح أمين السجل المدني في مدينة

القريتين عمر الدراوشة لـ«الوطن» أن العدد الإجمالي لسكان مدينة القريتين يتراوح بين ٤٠ و٥٠ ألف نسمة وحالياً عاد إلى المدينة نحو ١٤ ألف مواطن، لافتاً إلى أن أهالي المدينة كانوا يضطرون للسفر إلى حمص بمسافة أكثر من ١٠٠ كم ليسجلوا وقائعهم أو يحصلوا على إخراج قيد أو بيان عائلي وغيره، إلا أنه حالياً أصبحوا يحصلون على وثائقهم من الأمانة دون الحاجة للسفر إلى أي مكان حيث وفرت لهم الأمانة الجهد والمال. هذا وقد جال وزير الداخلية برفقة محافظ حمص في معبر جوسيه الحدودي واطلع على واقع العمل فيه والتقى العناصر الشرعية بالمعبر وأثنى على جهودهم مؤكداً من هناك أن هذه الزيارة للمعبر هي الأولى له وتأتي لتفقد واقع عمل الهجرة والجوازات، مبيّناً أنه تم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات لعودة المواطنين المهجرين ومعالجة أمور العائدين منهم في المعبر من الذين كانوا قد غادروا الأراضي السورية عبر معابر غير رسمية.

الخليل: حل المشاكل السابقة.. والقادري: مطلوب شركات خاصة بالتصدير

مزارعو الحمضيات يشتكون: التسويق محصور بأشخاص محددين

صالح حميدي

وأشار إلى طلب وزارة الزراعة عن أسواق الهال في مختلف المحافظات لإنشاء شركات مساهمة مختصة بالتصدير للمنافسة في المرحلة القادمة، بحيث يتم الاعتماد على شركات لها برامج وآليات محددة في إبرام العقود، وتحديد الكميات والمدد الزمنية والأسعار ووسائل توريد البضائع بشكل واضح. هذا واستعرض مدير هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميه أبرز العقبات في تسويق محصول الحمضيات، والتي تتمثل بشكل رئيس في عمليات التوضيب والتغليف وتكاليف هذه العمليات والعبوات المستخدمة ومعاييرها ومواصفاتها في الأسواق الدولية. وأشار إلى مشكلة المواصفة أيضاً كعائق، يضاف إليها العجز عن تحقيق الانسجام مع المعايير الدولية وشروط التصدير في جميع مراحلها، إلى جانب مشاكل المزارعين في توفير المبيدات والمستلزمات الزراعية المختلفة. واقترح عدد من المصدرين وأصحاب مراكز التوضيب والمزارعين والتجار المشاركين في الاجتماع اعتماد وتفعيل الروزنامة الزراعية مع دول الجوار، وطالبوا باعتماد مبدأ المقايضة لتسهيل دخول المنتجات الزراعية السورية إلى الأسواق الخارجية. ودعوا إلى ضرورة اعتماد الوثائق السورية للبضائع والمنتجات المصدرة عبر تخط الجهات الحكومية، وتعديل شروط وآليات الدعم المعتمدة حالياً، وتعديل أسس ومعايير منحها، لكي تشمل المحاصيل الزراعية، وخاصة الحمضيات، وتحقيق استدامة الدعم، وتحديث بعضهم عن ممارسات احتكارية وتعهدات لتوريد المنتجات الزراعية للأسواق المحلية من مراكز ومناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك، مشيرين إلى احتكار تسويق المنتجات الزراعية وحصرها بأشخاص محددين.

دعت معضلات الحمضيات ومشاكل تكاليف الإنتاج واختناقات التسويق والكميات الفائضة عن احتياجات السوق المحلية والأسعار وعجز المنافسة في التصدير إلى عقد اجتماع أسس في هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات، ضم وزيرَي الاقتصاد والزراعة وعدد من المصدرين وتجار سوق الهال وأصحاب مراكز فرز وتوضيب وتغليف وتوريد. وزير الاقتصاد والتمويل بين أن الوزارة بدأت العمل ضمن نظام متكامل لبرنامج الاعتمادية لتسويق الحمضيات كخطوة أولى، وضم أهم المحاصيل الزراعية في الفترة القادمة، موضحاً أن البرنامج يستهدف دعم المزارعين ومراكز التغليف والتوضيب وشركات التصدير. وكشف الخليل عن أسواق باتت حالياً متاحة للتصدير مثل روسيا ودول الخليج العربي والعراق بعد الحصول على نظام أفضليات وتفضيخ في الرسوم الجمركية.. وغيرها من المزايا التنافسية، يضاف إلى ذلك عمليات التنسيع والتطوير للمنتجات الزراعية السورية لتحقيق سهولة انسيابها للأسواق الخارجية. وأشار إلى بعض المشكلات السابقة مثل نظام الأفضليات والرسوم الجمركية والتي تم حلها مؤخراً عبر عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من الدول، لافتاً إلى حصول سورية على نسبة حسم ٢٥ بالمئة من الرسوم الجمركية إلى روسيا الاتحادية ومنها إلى دول الاتحاد الأوراسي. من جانبه، أقر وزير الزراعة أحمد القادري بضعف الآلية التسويقية، وحاجتها لتطوير، منوها بضرورة عدم الاعتماد على الشخصية، داعياً إلى تأسيس شركات مختصة بالتصدير، مستقلة عن شركات الشحن، ويشارفاً أو دعم من الدولة.

عين الحكومة على حمضيات الساحل

النداف من طرطوس: مشاريع لتصدير الحمضيات إلى العراق ودول الخليج ونبعث جدياً التصدير إلى الصين

علي محمود سليمان- محمد حسين

بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف أن زيارته لكل من طرطوس واللاذقية من أجل موسم الحمضيات، شياً إلى الإجراءات التي تعمل عليها الحكومة في المجال ذات شقين: إستراتيجي، ويتم العمل عليه بدقة ضمن برنامج متكامل ويتحور حول عملية اعتمادية للمزارع التي لا تقل عن ٢٥ يوماً إضافة لاعتمادية التوضيب، وتقديم الدعم للمزرعة والتعاون مع وزارة الزراعة لتغيير الأصناف والأنسب، إضافة لوزارة الصناعة من خلال مؤسسة التصدير ومراكز التوضيب الأصناف التصديرية الأمر الذي يطور العملية الإنتاجية. وأكد النداف خلال لقائه الأسرة الزراعية في المحافظة أن الوزارة تعمل على تأمين سيارات شاحنة لتوفير كلفة النقل على الفلاح وليس الضامن أو التاجر وبدات بالفعل تلك السيارات الشاحنة بالعمل اليوم من اللاذقية، إضافة لعشر سيارات تحت تصرف المحافظ وكذلك سيارات المحافظة بكلفة المحروقات فقط ما سارع سعر المادة في الأسواق، مبيّناً أن السورية للتجارة ماضية في الشراء وستنطلق الشاحنات إلى محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا والسويداء مجاناً مشدداً على أن السعر ارتفع بعد هذا التدخل بمعدل ٢٥ ليرة للكيلو في أسواق اللاذقية وهناك مشاريع تصدير إلى العراق والكويت وبقية دول الخليج وهناك بحث جدي لإمكانية التصدير للصين الشعبية وهذا يتطلب خصوصية بالتغليف والتعبئة، وذلك عبر تنفيذ الإجراءات المتخذة وتبذل من السورية للتجارة. وتركزت مداخلات الحضور على ضرورة السعي لاعتماد الحمضيات محصول إستراتيجي وإيجاد آلية للتخفيف من الآثارات والسمرسة والتشدد في تطبيق منع استيراد المنتجات وتفعيل هيئة المصدرين كما طالب رئيس اتحاد فلاحي المحافظة بنقل الحمضيات من الحقول وليس من سوق الهال لتخفيف الأعباء على المنتج.

وأشار النداف في معرض إجاباته عن تساؤلات الحضور إلى وجود شروط واضحة لاعتماد أي صنف محصول إستراتيجي وأهمها القدرة على التخزين وهذا غير متوافر في الحمضيات، مؤكداً أن السورية للتجارة غير قادرة على تسويق أكثر من ٥ بالمئة من

المحصول، أما فيما يخص الطريقة المناسبة لطرطوس فقد أشار الوزير إلى أن الوزارة جاهزة لشراء المنتج من الفلاح مشدداً على ضرورة التفاهم على الآلية المناسبة عبر تشكيل فريق عمل متخصص دائم وداعم مطالباً بالتخفيف من دور «الشقيقة» في سوق الهال متسائلاً عن أسباب تدني السعر في طرطوس بقيمة ٢٥ ليرة عن جارتها اللاذقية. بدوره صرح مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» بأن المؤسسة تعمل على استرجار كل الكميات الممكنة من موسم الحمضيات للعام الحالي، وذلك وفق الأسعار التأشيرية التي تم تحديدها لتكون مشجعة للفلاحين لبيع محصولهم، مؤكداً استعداد السورية للتجارة للتدخل إيجابياً في عملية تسويق واسترجار الحمضيات وتوفير المنتج وتسويقها كلما اقتضت الضرورة وذلك دعماً للفلاحين والمنتجين وحرصاً على توفيرها في الأسواق المحلية. وبين نجم أن اللجان المختصة بتسويق موسم الحمضيات في محافظتي اللاذقية وطرطوس تعمل على تأمين وسائل النقل، لإيصال منتجات الحمضيات إلى المحافظات كافة وإلى صالات المؤسسة السورية للتجارة.

وكان قد جال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك النداف يوم أمس على عدد من بيارات البرتقال والليمون وبساتين الحمضيات بمحافظة اللاذقية مطلع خلالها على نوعية وجودة الأصناف



المنتجة من الحمضيات بمختلف أنواعها «البرتقال والليمون والحاضر والكرمنيتينا وأبو صره والبولمي واليوسفي وغيرها» وعلى آلية بيع المحصول وتسليمه لسوق الهال ومراكز التعامل المعنية باسترجار الحمضيات. ولفت عدد من أصحاب تلك البيارات أنه يفضل التسهيلات التي قدمتها الحكومة وتوفير مستلزمات الإنتاج للفلاحين والمنتجين والدعم الكبير والمستمر لتطوير نوعية المنتج وزيادة المساحات المزروعة كان موسم هذا العام من أفضل المواسم وكان الإنتاج وفيراً وعمليات بيع وشراء المحصول تتم ببسر وسهولة وبأسعار مشجعة ومناسبة حظيت برضا وتقدير الفلاحين. كما تفقد النداف واقع العمل في سوق الهال المركزي بمحافظة اللاذقية والآليات المتبعة لاسترجار وشراء الحمضيات من الفلاحين والمزارعين والمنتجات الزراعية، مشيراً إلى تحسن سعر الحمضيات بعد الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة والمتضمنة توفير وسائل النقل لمنجج الحمضيات وتوفير المشتقات النفطية الخاصة بذلك وتحسين البنية التحتية لسوق الهال وكل ما يضمن شراء الحمضيات وتسويقها بشكل صحيح وسليم. وأشار تجار سوق الهال إلى أن السوق شهد في الأيام الأخيرة إقبالاً من الفلاحين لتسليم محاصيلهم، وكانت عملية الاستلام والبيع تتم بسرعة بحكم جودة المنتج والأصناف المزروعة.

قرار إيقاف يثير الجدل في كلية طب الأسنان بجامعة تشرين

رئيس قسم المداواة: قرار الإيقاف خطأ < عميد الكلية: رئيس القسم متحامل لغايات شخصية < وزارة التعليم: لم يصدر أي قرار حتى تاريخه

التعليم العالي توضح

لاقتطاعها عن العمل من دون مبرر قانوني لمدة تزيد على خمسة عشر يوماً، وطوي قرار اعتبارها بحكم المستقيل واعتبرت فترة غيابها إجازة خاصة بلا أجر، علماً أن مجموع أيام غيابها «متقطعة» من دون إذن مسبق ١٦٠ يوماً. وأوضحت الوزارة أن مشروع قرار إيقافها أعيد إلى جامعة دمشق من الوزارة من دون اعتماد لمخالفاتها لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٦ لعام ٢٠١٣، وتجاوزها السن المحدد للإيقاف، وصدر قرار مجلس جامعة تشرين لتضمن إنهاء خدماتها منذ تاريخ ٢٠١٩/٨/٢٠، ولم يصدر أي قرار رسمي حتى تاريخه بإيقاف المعيدة، بانتظار التوضيح وبيان الوضع كاملاً من جامعة تشرين في مدى أحقيتها بالإيقاف. وقالت الوزارة: صدر قرار مجلس كلية طب الأسنان واقترح الموافقة على إيقاف السيدة المذكورة داخلياً إلى كلية طب الأسنان بجامعة دمشق للحصول على درجة الدكتوراه لمدة سنتين، وأعيد قرار مجلس الكلية المذكور مع مرفقاته إلى كلية طب الأسنان من مجلس الشؤون العلمية لاستكمال بعض الأوراق، مع التأكيد على الكلية لم تواف بالأوراق المطلوبة، حتى اعتبرت المعيدة المذكورة بحكم المستقيل اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٩/٢١



أمنيتها نذير محمد المؤمن على شؤون الطلبة وتسيير أومورهم الإدارية ولكون صفته الوظيفية تشكل حلقة الوصل بين جامعة تشرين وجامعة دمشق وهو المكلف إعداد مشروع قرار الإيقاف أقر بالخطأ الذي حصل محملاً للجنة القانونية في الوزارة المسؤولية، لكنه تراجع عن استكمال اللقاء بطريقة غير لائقة بسبب قدوم أحد الشخصيات المهمة إلى مكتبه التي لا تمت للجامعة بصلة.

تغيب الطلبة واعتبارها بحكم المستقيل للدراسة وتسوية أوضاعها. وأضاف: تمت مراجعة الوزارة وبذلك سقطت المسؤولية عن أنفسنا مشيراً إلى وجود طلبه غيرها مخالفين وتمت تسوية أوضاعهم وأوقدوا سابقاً، إلا أنه عزا تحمل رئاسة قسم المداواة ومجلسه على المعيدة لغايات شخصية لإيقاف إيقافها لكونه لم يستمر على الخط الذي ألم بالمعيدة في حين تم إيقافها سابقاً. وبالعودة إلى أمانة الجامعة وتحديداً

كل معيد لا يمكن أن يشترك بالموافقة على الخلل الحاصل لأسباب عدة أولها شرف المهنة وأخرها احترام المراسم والقوانين، مشدداً على عدم الاستهانة بها مؤكداً أنه منحها أكثر من فرصة لتستعيد صفحتها النظامية من دون جدوى. عميد كلية طب الأسنان عبد الوهاب نور اله أمميدنياً بأن المعيدة مخالفة لشروط الإيقاف مشيراً إلى أن اللجنة القانونية في وزارة التعليم العالي كانت تعيد في كل مرة الكتب التي وجهتها الكلية حول

إيقاف المعيد بعد حصوله على درجة الماجستير وفق المدة المحددة في قانون البعثات العلمية مباشرة بشرط ألا تزيد المدة بين حصوله على الدرجة والتسجيل بالدكتوراه على عام ميلادي ويجوز للمجلس منحه مدة إضافية إذا كان هناك مبررات لعدم إيقافه على ألا تتجاوز المدة السنين على الأكثر كما أن المادة ٥/ منحتة سنة إضافية أخرى لاستكمال إجراءات إيقافه وفي حال لم يوقف خلالها تنهى خدماته، مشيراً إلى أن المعيدة حصلت على الماجستير بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٤، ولكون المعيدة استنكتت ولم تستكمل الأوراق وتغيبت من دون مبرر تكون فقدت صفحتها الوظيفية وفقاً لأحكام المادة ١٣٧ الفقرة (ب/ من قانون تنظيم الجامعات وكل ذلك منبث في دفاتر التفتق الموجودة لدى القسم.

وأوضح عبد الله صدور قرار بحقها بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢ باعتبارها بحكم المستقيل لغايات غير المبرر إلا أن عميد الكلية تريت باستصدار القرار، مضيفاً: ورغم ذلك بقيت المخالفة واخترق المرسوم وصدر قرار إيقافها. وأوضح عبد الله أنه كرئيس لقسم المداواة ومجلسه ومسؤول عن أداء

إيقاف المعيد بعد حصوله على درجة الماجستير وفق المدة المحددة في قانون البعثات العلمية مباشرة بشرط ألا تزيد المدة بين حصوله على الدرجة والتسجيل بالدكتوراه على عام ميلادي ويجوز للمجلس منحه مدة إضافية إذا كان هناك مبررات لعدم إيقافه على ألا تتجاوز المدة السنين على الأكثر كما أن المادة ٥/ منحتة سنة إضافية أخرى لاستكمال إجراءات إيقافه وفي حال لم يوقف خلالها تنهى خدماته، مشيراً إلى أن المعيدة حصلت على الماجستير بتاريخ ٢٩/٥/٢٠١٤، ولكون المعيدة استنكتت ولم تستكمل الأوراق وتغيبت من دون مبرر تكون فقدت صفحتها الوظيفية وفقاً لأحكام المادة ١٣٧ الفقرة (ب/ من قانون تنظيم الجامعات وكل ذلك منبث في دفاتر التفتق الموجودة لدى القسم.

وأوضح عبد الله صدور قرار بحقها بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٢ باعتبارها بحكم المستقيل لغايات غير المبرر إلا أن عميد الكلية تريت باستصدار القرار، مضيفاً: ورغم ذلك بقيت المخالفة واخترق المرسوم وصدر قرار إيقافها. وأوضح عبد الله أنه كرئيس لقسم المداواة ومجلسه ومسؤول عن أداء

صبا العلي

فادي بك الشريفي

أثارت قضية قرار إيقاف معيدة من كلية طب الأسنان في جامعة تشرين جدلاً كبيراً في أروقة الكلية، واعتبر رئيس قسم المداواة عزيز عبدالله في الكلية وجود مخالفة قانونية في قرار الإيقاف الأمر الذي أقره عميد الكلية عبد الوهاب نور اله محملاً للمسؤولية في ذلك لوزارة التعليم العالي. وفي التفاصيل أكد رئيس قسم المداواة عزيز عبد الله سابقاً أنه يتعذر إيقاف المعيدة لكونها متغيبه عن العمل من دون مبرر منذ صدور مشروع إنهاء خدماتها وفقاً لأحكام المرسوم رقم ٦/ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٠. وبين عبد الله أنه تم رفع مشروع قرار إنهاء خدماتها بسبب تجاوزها وزير الحد للإيقاف بناء على كتاب من وزير التعليم العالي، مضيفاً: كما هو معلوم المرسوم لا يلغى إلا بمرسوم ولا يمكن إلغاؤه بقرار من المجلس، بما في ذلك مخالفتها لأحكام المادة ١٣/ والمادة ٥/ من قرار المجلس رقم ١٧٧ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٣ والتي تنص على أنه يتم